الشرق الاقتصادي
الخميس 26 رجب 1447 هـ 15 يناير 2026 م العدد 13646
www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

بنك لشا يفصح عن نتائجه 28 يناير

❖ الدوحة - الشرق

أعلن بنك لشا عن العزم على الإفصاح عن البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ، وذلك 28 يناير، بحسب بيان نشره موقع البورصة. الجدير بالذكر حقق بنك لشا صافي أرباح قدرها 140.1 مليون ريال منسوبة إلى مساهمي البنك خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025، ما يُمثّل نموًا سنويًا نسبته 45 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وذلك في انعكاس مباشر لقوة أدائه واستدامة زخمه عبر مختلف قطاعات الاستثمار. كما حافظ إجمالي الأصول والاستثمارات على مسار تصاعدي.

تنفذ أكبر خطة للبنية التحتية باستثمارات تتجاوز 295 مليار ريال.. The Business Year:

قطر من أسرع الاقتصادات نمواً بالمنطقة 2026

❖ سيد محمد

نشرت مجلة The Business Year الاقتصادية توقعاتها لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2026، وقالت المجلة إن توقعات المؤسسات الكبرى عمومًا تشير إلى نمو أقوى لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026 مقارنةً بعام 2025، مدعومًا بالطلب المحلي القوي واستمرار التوسع في القطاعات غير النفطية. واضافت أن منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى ما يقارب 4.4- 4.5% في عام 2026، ارتفاعًا من حوالي 3-4% في عام 2025. ومن المتوقع أن يظل النشاط غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2026، مما يعكس استمرار برامج التنويع الاقتصادي في المنطقة.

وفي توقعاتها لنمو الاقتصاد القطري، تقول المجلة إنه وفقًا لأحدث تقرير اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن مؤسسة فيتش سوليوشنز، من المتوقع أن تكون قطر من أسرع الاقتصادات نموًا في المنطقة عام 2026، حيث يُتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5.2%، مدفوعًا بزيادة طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وتحسن أداء الصادرات، واستمرار الاستثمارات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي. ويشير التقرير إلى أن نمو قطر سيرتكز على التخفيف التدريجي لقيود إنتاج أوبك+، والتوسع المستمر في طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وتضيف المجلة أنه مع استمرار قوة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال، تتمتع قطر بموقع متميز للاستفادة من زيادة حجم الصادرات. وإلى جانب قطاع الهيدروكربونات، من المتوقع أن يظل النمو في القطاعات غير النفطية قويًا، لا سيما في القطاعات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والتصنيع والسياحة. ووفقا للمجلة فقد بدأت هيئة الأشغال العامة في قطر (أشغال) أكبر مشروع لها على الإطلاق، وهو عبارة عن خطة بنية تحتية مدتها خمس سنوات بقيمة 295.65 مليار ريال (81 مليار دولار أمريكي)، تمتد من عام 2025 إلى عام 2029. وتركز الخطة على التنمية الحضرية والنقل والمياه والمرافق الحكومية لدعم النمو السكاني والاستدامة، بما في ذلك مشاريع الصرف الصحي مثل أنفاق تصريف مياه الأمطار، وبناء المدارس والمراكز الصحية، وتطوير قطع أراضٍ سكنية للمواطنين.

إشادة أممية بالنهج المتكامل الذي تتبعه قطر

أجندة 2030 ضمن أفضل الممارسات العالمية للتحوّل الرقمي

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات Ministry of Communications and Information Technology دولة قطر State of Qatar | الأمم المتحدة

❖ الدوحة - الشرق

في محطة توجت مسيرة الريادة لدولة قطر في مجال التحول الرقمي أدرجت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA) «الأجندة الرقمية 2030» ضمن موسوعتها العالمية لأفضل الممارسات في مجال الحكومة الرقمية والتحوّل الرقمي، في خطوة تعكس التقدير الدولي للتجربة الوطنية في صياغة منظومة رقمية وطنية شاملة، تجمع بين الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى والتنفيذ المؤسسي المتدرّج وربط مباشر بين التحوّل الرقمي والأهداف التنموية طويلة المدى، مما يضع الأجندة الرقمية القطرية كمعيار عالمي للدول الرامية الى مواءمة التحول الرقمي مع أهداف التنمية المستدامة.

وجاء هذا الإدراج من قِبل قسم المؤسسات العامة والحكومة الرقمية بالأمم المتحدة بعد تقييم منهجي لمضامين الأجندة الرقمية 2030 وأطرها التنفيذية، حيث اعتُبرت الأجندة الرقمية 2030 نموذجاً متقدماً في التخطيط الاستراتيجي للتحوّل الرقمي لما تضمنته من ربط مباشر بين التحول الرقمي ورؤية قطر الوطنية 2030 والتأكيد على أهمية وصول أثر التكنولوجيا لكافة فئات ودعم الابتكار القائم على المعرفة. من جانبها، أشادت الأمم المتحدة بالأجندة الرقمية 2030 لدولة قطر والتي تُجسد نموذجاً يُحتذى به في مواءمة السياسات الرقمية مع الأهداف التنموية، وتحقيق توازن فعّال بين تبنّي التقنيات المتقدمة وضمان الشمولية والاستدامة، بما يُعزز مكانة الدولة كمركز للتميّز التكنولوجي إقليمياً وعالمياً.

وتُعد الأجندة الرقمية 2030 خريطة الطريق الوطنية للتحوّل الرقمي، وجزءاً تنفيذياً لرؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030، حيث تنطلق من ثلاث مسارات تكنولوجية رئيسية تشمل: التواصل الشامل لربط مكونات المجتمع الرقمي، والحوسبة الفائقة لتعزيز كفاءة معالجة البيانات، والأتمتة المتكاملة القائمة على الذكاء الاصطناعي، بما يدعم تطوير بنية تحتية رقمية مرنة وقابلة للتوسع. ويستند هذا التقدير الأممي إلى ما تضمنته الأجندة الرقمية 2030 من إطار استراتيجي متكامل يقوم على ست ركائز مترابطة، تشمل تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة وآمنة، وتعزيز كفاءة الحكومة الرقمية، وبناء قدرات وطنية في مجالات التكنولوجيا الرقمية والبيانات، إلى جانب تحفيز الابتكار الرقمي، وتمكين مجتمع رقمي واعٍ وقادر على التفاعل مع التحولات المتسارعة. وقد أسهم هذا التكامل بين الركائز في تحويل التحول الرقمي إلى مسار تنموي شامل يدعم الحوكمة ويحفّز النمو الاقتصادي ويعزز جاهزية الدولة لمتطلبات المستقبل وهو ما ساهم في إدراج الأجندة ضمن أفضل الممارسات العالمية.

من حيث الالتزام بالمواعيد لعام 2025

القطرية بين أفضل 5 شركات طيران عالمية

❖ الدوحة - الشرق

حصدت الخطوط الجوية القطرية تقديرًا كبيرًا في قطاع الطيران من خلال تقرير «سيريم» لتقييم الأداء في المواعيد لعام 2025، مما عزز مكانتها كإحدى أكثر شركات الطيران العالمية موثوقية. حققت الشركة نسبة التزام بالمواعيد بلغت 84.42 % عبر شبكة عالمية واسعة، ما أهلها للفوز بالجائزة البلاتينية لشركات الطيران، ووضعها ضمن أفضل خمس شركات طيران عالمية من حيث الالتزام بالمواعيد.

يُعدّ تقرير «سيريم» السنوي لتقييم الأداء في المواعيد، الذي يُجرى للعام السابع عشر على التوالي، أحد أهم المعايير المعتمدة في قطاع الطيران لقياس الالتزام بالمواعيد والموثوقية التشغيلية. ويعتمد التقرير على تحليل بيانات الرحلات من أكثر من 600 مصدر آني، بما في ذلك شركات الطيران والمطارات وأنظمة التوزيع العالمية وهيئات الطيران المدني.

يُشير أداء الخطوط الجوية القطرية في عام 2025 إلى تحسّنٍ ملحوظٍ مقارنةً بترتيبها في عام 2024، حين احتلت المركز الخامس عالميًا بنسبة وصولٍ في الموعد المحدد بلغت 82.83 %. ويؤكد هذا التحسّن، الذي بلغ 84.42% هذا العام، تركيز الشركة المستمر على التماسك التشغيلي والموثوقية. تُعدّ جائزة البلاتينيوم لشركات الطيران تكريمًا مميزًا يتجاوز مجرد النسب المئوية.

ووفقًا لجيريمي بوين، الرئيس التنفيذي لشركة «سيريم»، تُمنح هذه الجائزة لشركات الطيران التي تُظهر تحكمًا تشغيليًا استثنائيًا واتساقًا عبر شبكات خطوطها الواسعة. وبالنسبة للخطوط الجوية القطرية، يُعدّ هذا الإنجاز جديرًا بالملاحظة بشكلٍ خاص نظرًا لحجم عملياتها العالمية وتعقيدها، حيث بلغ عدد رحلاتها أكثر من 198،303 رحلة عبر ست قارات خلال العام. قال بوين في تعليقه على التقرير: «إنّ قدرة الخطوط الجوية القطرية على الحفاظ على نسبة عالية من الالتزام بالمواعيد عبر شبكة ربط واسعة ومعقدة كهذه، تُبرز تركيزها الإستراتيجي على الدقة التشغيلية، وتخطيط الشبكة، وقدراتها على التعافي السريع من أي اضطرابات».

الفضة تتجاوز مستوى 91 دولارا للأونصة

❖ الأناضول

يواصل المعدنان الثمينان الذهب والفضة تسجيل أرقام قياسية جديدة ليضيفا زخما جديدا إلى موجة الصعود القوية في المعادن النفيسة. وفي تعاملات امس، تجاوزت أونصة الفضة مستوى 91 دولارا للمرة الأولى على الإطلاق مواصلة القفز وبنسبة 4.6 بالمائة بعد أن سجلت 89 دولارا في الجلسة الماضية. وصعد الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1.02 بالمائة ليلامس 4634.40 دولار للأونصة. وتأتي هذه الأرقام القياسية مدعومة بقراءات التضخم الأمريكية التي جاءت أضعف من المتوقع، مما عزز رهانات خفض معدلات الفائدة. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة خلال ديسمبر 2025، بنسبة 0.3 بالمائة على أساس شهري و2.7 بالمائة على أساس سنوي.

البنك الدولي: تباطؤ النمو العالمي مستقبلاً

❖ عواصم - وكالات

قال البنك الدولي إن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي ستكون أبطأ مستقبلا، محذرا من وصول مستويات الديون إلى أرقام قياسية، رغم تأكيده أن الاقتصاد العالمي أثبت قدرة على الصمود أكبر مما كان متوقعا. وتوقع أن يسجل النمو العالمي 2.6% في عام 2026 و2.7% في عام 2027، متوقعا انخفاض التضخم العالمي إلى 2.6% في عام 2026. وعلى مستوى الاقتصادات النامية، توقع البنك الدولي تباطؤ نموها إلى 4% في عام 2026 مقارنة بنحو 4.2% في عام 2025، مشددا على أن هذه الاقتصادات بحاجة ماسة إلى تعزيز استدامة ماليتها العامة. فيما رجح ارتفاع معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل إلى 5.6% خلال الفترة 2026-2027. وفي وقت سابق، توقعت الأمم المتحدة أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.7% هذا العام، وهو أقل قليلا من تقديرات العام الماضي، مستشهدة بتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة وحالات عدم اليقين الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية.

أكبر 5 حاملين لسندات الخزانة الأمريكية

❖ الدوحة - الشرق

شهدت خريطة المستثمرين في سندات الخزانة الأمريكية تغيرات بارزة خلال الفترة الأخيرة، مع تراجع الصين إلى المرتبة الثالثة بين أكبر حاملي الدين السيادي للولايات المتحدة، في تطور يعكس تداعيات السياسات التجارية الأمريكية. وبحسب بيانات رسمية صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، جاء هذا التحول في ظل تصاعد التوترات التجارية التي أعقبت فرض واشنطن رسوما جمركية مرتفعة على الواردات الصينية ضمن سياسة تجارية توسعية تبنتها الإدارة الأمريكية. وأظهرت البيانات أن استثمارات الصين في سندات الخزانة الأمريكية انخفضت خلال أكتوبر الماضي إلى نحو 688.7 مليار دولار، ما أفقدها المركز الثاني الذي انتقلت ملكيته إلى المملكة المتحدة، التي رفعت حيازتها إلى نحو 877.9 مليار دولار. في المقابل، واصلت اليابان الحفاظ على صدارتها كأكبر مستثمر أجنبي في الدين الأمريكي، بإجمالي استثمارات بلغ حوالي 1.2 تريليون دولار. كما سجلت دول أخرى حضورا مهما في قائمة كبار المستثمرين، من بينها بلجيكا وكندا، ما يعكس تنوع مصادر تمويل الدين الأمريكي. وتشير هذه الأرقام إلى إعادة تموضع تدريجية في إستراتيجيات الاستثمار العالمية، مدفوعة بعوامل تجارية واقتصادية وجيوسياسية متشابكة.

مجلس الإدارة يقترح توزيع أرباح نقدية إضافية بـ 50 %

4.8 مليار ريال صافي أرباح المصرف بنمو 5 %

جاسم بن حمد: النتائج تعكس قوة إستراتيجيتنا ومرونة أعمالنا

❖ الدوحة - الشرق

أعلن مصرف قطر الإسلامي المصرف عن النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 حيث حقق أرباحاً صافية عائدة لحقوق المساهمين بقيمة 4،835 مليون ريال قطري عن العام المالي 2025، مقارنة مع 4،605 مليون ريال قطري عن العام 2024، بزيادة بنسبة 5 % عن العام السابق. وبلغ العائد الأساسي على السهم 1.95 ريال قطري عن عام 2025 مقارنة مع 1.86 ريال قطري عن العام 2024. وقد اقترح مجلس إدارة المصرف توزيع أرباح نقدية إضافية للمساهمين بنسبة 50 % من القيمة الاسمية للسهم (أي 0.50 ريال للسهم الواحد) ليصل إجمالي التوزيعات النقدية خلال العام إلى 90 % من القيمة الاسمية للسهم (أي نسبة 0.90 ريال للسهم الواحد)، وذلك بعد اعتمادها من مصرف قطر المركزي والجمعية العامة لمساهمي المصرف.

بلغ إجمالي موجودات المصرف 221.1 مليار ريال قطري، مما يمثل نمواً بنسبة 10.1 % مقارنة بـ 200.8 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وكانت أنشطة التمويل والاستثمار هي المحرك الرئيسي لنمو الأصول، حيث بلغت الأنشطة التمويلية 138.5 مليار ريال قطري بنسبة نمو 10.5 % مقارنة مع ديسمبر 2024، وبلغت الاستثمارات المالية 60.2 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 بزيادة قدرها 13.7 % مقارنة مع ديسمبر 2024. وبلغت ودائع العملاء 142.7 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 بنسبة نمو 14.2% مقارنة مع ديسمبر 2024، وبلغت نسبة التمويل إلى الودائع 90 % كما في 31 ديسمبر 2025 مقارنة بالحد الأقصى وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي البالغ 100%، مما يعكس مركز السيولة القوي لدى المصرف.

بلغ إجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 11.4 مليار ريال قطري. وبلغ صافي الدخل من أنشطة التمويل والاستثمار 10.3 مليار ريال قطري. وبلغ صافي دخل الرسوم والعمولات 904 ملايين ريال قطري، مما يعكس استمرار الأداء القوي للمصرف في أنشطته التشغيلية الأساسية وخدماته المصرفية. انخفض إجمالي المصاريف العمومية والإدارية للمصرف بنسبة 6% عن العام السابق ليصل إلى 1.08 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى إلغاء توحيد بيانات شركة تابعة. وقد ساهمت إجراءات إدارة التكاليف الصارمة في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل عند 16.3%، وهي النسبة الأدنى في القطاع المصرفي القطري. وقد تمكن المصرف من خفض نسبة موجودات التمويل المتعثرة إلى إجمالي موجودات التمويل لتصبح 1.65% كما في 31 ديسمبر 2025، مقارنة بـ 1.86% في نهاية العام السابق ولا تزال هذه النسبة من بين الأدنى في القطاع المصرفي، مما يعكس جودة محفظة موجودات التمويل لدى المصرف والإطار الفعال لإدارة المخاطر. ويواصل المصرف إتباع سياسة متحفظة في تقييم خسائر انخفاض القيمة من خلال بناء مخصصات احترازية لانخفاض قيمة موجودات التمويل والموجودات الأخرى والمخصصات الأخرى، والحفاظ على نسبة تغطية جيدة لموجودات التمويل المتعثرة عند 95% في 31 ديسمبر 2025.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 29.6 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 9.1% مقارنة بـ 27.2 مليار ريال قطري في 31 ديسمبر 2024. وفي 31 ديسمبر 2025 بلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال لدى المصرف 22.2% وفقًا لتعليمات بازل 3 نسبة، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

أداء قوي

وتعليقاً على النتائج المالية لعام 2025، قال سعادة الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة المصرف:

221 مليار ريال إجمالي الموجودات بزيادة 10 %

«مع اختتام عام 2025، يستعرض المصرف عاماً من الأداء القوي والتقدم المستدام عبر جميع المؤشرات المالية والتشغيلية الرئيسية. وتعكس هذه النتائج الإيجابية قوة استراتيجيتنا، ومرونة نموذج أعمالنا، والتزامنا في تطبيق خطتنا ضمن بيئة عالمية ديناميكية. لقد مكّنتنا استثماراتنا المستمرة في التكنولوجيا والقدرات الرقمية من الحفاظ على ريادتنا في مجال الصيرفة الرقمية، وتعزيز تجارب العملاء، والعمل بكفاءة ومرونة أكبر. وفي الوقت ذاته، يستمر نهجنا المرتكز على العميل بتشكيل جوهر كل ما نقوم به، موجّهاً تصميم منتجاتنا، وتقديم خدماتنا، وبناء علاقات طويلة الأمد.

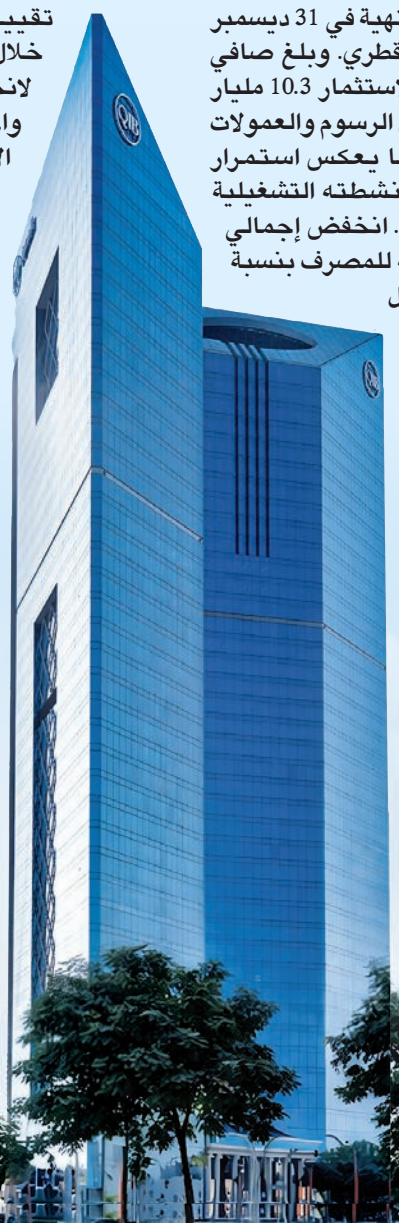

خطوات نحو التخلي عن الوقود الأحفوري.. مؤسسة العطية:

رصد ملامح الانقسام في «مؤتمر الأطراف الثلاثون»

❖ الدوحة - الشرق

بعد اختتام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نسخته الثلاثين، لا تزال نتائجه تحظى بمتابعة ونقاش في الأوساط الدولية. وعقد المؤتمر في مدينة بيليم البرازيلية، حيث شهد أسبوعين من المفاوضات المكثفة، اتسمت بتباين واضح في المواقف وظهور انقسامات سياسية بين الدول المشاركة. وفي هذا السياق، تقدم مؤسسة العطية قراءة تحليلية لمسار المؤتمر وما أفضى إليه من نتائج من خلال ورقة بحثية بعنوان «مؤتمر الأطراف الثلاثون: مؤتمر مواجهة الحقائق والطريق إلى تركيا». وتشير الورقة أن مخرجات المؤتمر لم ترقى الى مستوى المعطيات العلمية، لكنها في المقابل تعكس تحولا تدريجيا في طريقة إدارة الدبلوماسية المناخية على المستوى الدولي، من حيث الواقعية وتعدد مسارات العمل.

وكانت الآمال معقودة على أن يسهم انعقاد المؤتمر في منطقة الأمازون في الدفع قدما نحو خطوات أوضح للتخلي عن الوقود الأحفوري. غير أن النص الختامي اقتصر على التزامات طوعية، مكرساً النهج الذي أُقر في مؤتمر المؤتمر الثامن والعشرون، رغم مطالبات أكثر من ثمانين دولة بإدراج صياغات أكثر إلزاما. وترى المؤسسة أن هذا المسار يعكس تحولات أوسع في المشهد الجيوسياسي، أبرزها تراجع الدور الأوروبي وغياب الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ عقود، مقابل تنامي حضور بعض القوى الناشئة بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة للوقود الأحفوري في صياغة القرارات النهائية. وعلى مستوى التنفيذ، قدمت أكثر من مئة واثنتين وعشرين دولة خططا مناخية جديدة أو محدثة، شملت معظم القطاعات الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى احتمال تسجيل تراجع في الانبعاثات العالمية خلال هذا العقد، إلا أن هذا التراجع لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق هدف حصر الاحترار عند درجة ونصف مئوية، وهو ما أقرت به الدول المشاركة بشكل واضح. وفي ملف التكيف، اتفقت الدول على رفع التمويل السنوي إلى مئة وعشرين مليار دولار ضمن إطار أوسع للتمويل العام يبلغ 300 مليار دولار. ومع ذلك، يبين التقرير أن هذه المبالغ تبقى أقل من تلبية الاحتياجات المتوقعة للدول النامية في السنوات المقبلة. كما شهد ملف الخسائر والأضرار خطوات أولية على صعيد التشغيل، تمثلت في إطلاق أول نافذة تمويل للصندوق الجديد، رغم محدودية الموارد مقارنة بحجم الخسائر المسجلة.

بدعم من 5 عوامل يتقدمها الذهب بنمو سنوي 73 % .. المركزي:

7 % ارتفاع قيمة الأصول الإجمالية بختام 2025

❖ الدوحة - الشرق

ارتفعت قيمة الأصول الإجمالية لمصرف قطر المركزي في ختام عام 2025 بنسبة 6.77 % سنوياً، بما يعادل 20.61 مليار ريال. بلغت قيمة الأصول الإجمالية لـ «المركزي» في ختام شهر ديسمبر 2025 نحو 324.88 مليار ريال، مقابل 304.27 مليار ريال في نهاية الشهر المناظر من 2024، وذلك بحسب مسح صادر أمس. وأظهر المسح نمو أصول «المركزي» بواقع 2.08 % أو 6.62 مليار ريال عن قيمتها البالغة 318.26 مليار ريال في نهاية نوفمبر 2025. ساهمت 5 عوامل في دعم النمو السنوي لأصول «المركزي» في مقدمتها الذهب البالغ قيمته 58.5 مليار ريال، بنمو سنوي 73.08% وآخر شهري بنحو 2.34%، كما ارتفعت الأرصدة لدى البنوك المحلية بنحو 20.48% سنوياً إلى 73.82 مليار ريال، فيما انخفضت شهرياً بنحو 0.53%.

وإلى جانب ذلك، فقد نمت ودائع وحقوق السحب الخاصة 5.68% على أساس سنوي و0.80 % شهرياً عند 5.02 مليار ريال، وسجلت حصة قطر لدى صندوق النقد العربي 344 مليون ريال، بنمو سنوي 5.04 % وآخر شهري بواقع 0.82%، وارتفع بند موجودات أخرى 4.01% سنوياً و15.98% شهرياً إلى 48.49 مليار ريال. وعلى الجانب الآخر، فقد تراجعت قيمة الأرصدة لدى البنوك الأجنبية في ختام ديسمبر الماضي 39.56% سنوياً إلى 18.15 مليار ريال، رغم ارتفاعها على أساس شهري بنسبة 41.14%. وتراجعت أيضاً حصة قطر لدى صندوق النقد الدولي 33.57% سنوياً و12.43% شهرياً عند 197.3 مليون ريال، كما انخفضت قيمة سندات وأذون الخزانة الأجنبية 5.36% سنوياً إلى 120.35 مليار ريال، مع انخفاض شهري بـ5%.

مسجلة 32.5 مليار ريال سعودي بجلسة أمس

نمو القيمة السوقية للشركات المدرجة في «تاسي»

❖ الدوحة - الشرق

حققت الشركات المدرجة في السوق الرئيسية لتداول السعودية مكاسب سوقية بتعاملات امس بواقع 32.53 مليار ريال. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في مؤشر «تاسي» إلى 9.237 تريليون ريال، مقابل 9.205 تريليون ريال بنهاية تعاملات الثلاثاء. وحققت «أرامكو السعودية» أعلى زيادة على مستوى القيمة السوقية بجلسة امس؛ بواقع 14.52 مليار ريال، يليها البنك «الأهلي» بزيادة بلغت 4.2 مليار ريال، ثم «الراجحي» بزيادة 4 مليارات ريال. وكانت «كهرباء السعودية» أعلى شركة سجلت انخفاضا في قيمتها السوقية بجلسة امس بواقع 583.32 مليون ريال، يليها «سليمان الحبيب» بواقع 420 مليون ريال، ثم «التعاونية» بتراجع قيمته 420 مليون ريال أيضا.

الشرق الاقتصادي

صادرة عن بنك الدوحة في خطوة جديدة تدعم تنويع الأدوات الاستثمارية

البورصة تُدرج أول سندات متوافقة مع معايير الاستدامة

■ خلال قرع جرس الادراج

■ تبادل الدروع التذكارية

❖ الدوحة - الشرق

في خطوة جديدة لتعميق سوق رأس المال وتعزيز تنويع أدوات التمويل المستدام في الدولة، أعلنت بورصة قطر عن إدراج أول سندات مصرفية متوافقة مع معايير الاستدامة (Sustainable Bond) في تاريخ السوق. وهذه السندات صادرة عن بنك الدوحة وتم إدراجها في سوق أدوات الدين في بورصة قطر. وتبلغ قيمة الإصدار 500 مليون ريال قطري، بأجل استحقاق مدته ثلاث سنوات وبمعدل عائد سنوي ثابت قدره 4.50%، في خطوة تعكس تطور منظومة سوق رأس المال القطري وتواكب التوجهات العالمية نحو التمويل المستدام، مع توفير أدوات استثمارية شفافة ومنظمة تلبي احتياجات المستثمرين المحليين والدوليين. ويمثل هذا الإدراج إضافة استراتيجية لسوق أدوات الدين في بورصة قطر، إذ يسهم في تنويع المنتجات الاستثمارية وتعميق السوق، بما يعزز مرونته وقدرته على استيعاب أدوات تمويل متقدمة تلبي احتياجات مختلف فئات المستثمرين. كما يفتح هذا الإصدار المجال أمام المستثمرين للوصول إلى أدوات استثمارية تتسم بالشفافية وقابلية التداول، ما يسهّل عمليات الدخول والخروج من السوق ضمن بيئة منظمة وخاضعة لأعلى المعايير الرقابية. وبهذه المناسبة، صرّح السيد عبد الله محمد الأنصاري، الرئيس التنفيذي لبورصة قطر قائلاً: «يمثل إدراج أول سندات مصرفية متوافقة مع معايير الاستدامة في تاريخ بورصة قطر محطة نوعية في مسار تطوير سوق رأس المال القطري، ويتماشى مع الاستراتيجية الثالثة لتطوير القطاع المالي، ويدعم ركائزها الأساسية المتمثلة في تطوير أسواق رأس المال من جهة وتعزيز دور القطاع المصرفي من جهة أخرى، بما يدعم تكامل الجهود بين مختلف مكونات المنظومة المالية ويمكن السوق من استيعاب أدوات تمويل متقدمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية». وأضاف أن هذا الإدراج يعزز السيولة ويجسد دمج معايير الاستدامة باعتبارها أحد الموضوعات المحورية في الاستراتيجية الثالثة، ويلبي تطلعات المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية تجمع بين العائد المالي والأثر المستدام. كما يعزز دور بورصة قطر كمنصة فاعلة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل».

عبدالله الأنصاري: تلبية تطلعات المستثمرين الباحثين عن الفرص

عبدالرحمن بن فهد: نواصل نجاحنا في تنويع المحفظة التمويلية

بنك الدوحة

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني: «إن بنك الدوحة مستمر في التزامه بترسيخ مبادئ الاستدامة والمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية في جميع جوانب عمله، ويعزز إدراج البنك لأول سندات متوافقة مع معايير الاستدامة في بورصة قطر، مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة على مستوى دولة قطر والمنطقة تحظى بثقة المستثمرين، كما يؤكد نجاحنا المتواصل في مزيد من تنويع المحفظة التمويلية وتعزيز مرونتها بما يحقق الغايات الاستراتيجية للبنك، ويأتي الإصدار ضمن إطار الاستدامة لدى بنك الدوحة وبما يتوافق مع توجيهات مصرف قطر المركزي ورؤية قطر الوطنية 2030».

ويحقق هذا الإدراج مزايا متعددة لمختلف أطراف منظومة سوق رأس المال؛ إذ يتيح للجهة المصدرة الوصول إلى قاعدة أوسع من رؤوس الأموال، بما يعزز مرونة التمويل ويسهم في خفض تكلفة رأس المال على المدى المتوسط والطويل. كما يوفر للمستثمرين أداة استثمارية تتسم بدرجة عالية من الشفافية وقابلية التداول ضمن سوق منظم، بما يسهّل عمليتي الدخول والخروج ويعزز كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية، ويوفر مستوى أعلى من الشفافية من خلال الإفصاحات المالية المنتظمة، إضافة إلى الثقة التي يوفرها الإشراف والتنظيم الرقابي. وعلى مستوى السوق، يسهم إدراج السندات المتوافقة مع معايير الاستدامة (ESG) في تنويع المنتجات الاستثمارية وتعميق سوق أدوات الدين، بما يدعم بناء سوق رأس مال أكثر عمقًا ومرونة وقدرة على استيعاب احتياجات التمويل المستدام.

ويعكس إدراج سندات بنك الدوحة المستدامة (Sustainable Bond) توجهًا عالميًا متسارعًا نحو الاستثمار المستدام، في ظل تنامي الطلب الدولي على هذا النوع من الأدوات، وتزايد الإدراجات العابرة للحدود، واندماج أدوات الدين المستدامة ضمن المؤشرات العالمية، بما يسهم في رفع مستوى الظهور والاهتمام الاستثماري. ويؤكد هذا التطور جاهزية بورصة قطر لاستيعاب هذه التوجهات العالمية ضمن إطار تنظيمي قوي يضمن الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المستثمرين.

وتؤكد بورصة قطر التزامها بمواصلة العمل مع الجهات التنظيمية والجهات المصدرة لدعم إدراج أدوات مالية مبتكرة، وتوفير منصة تداول منظمة وشفافة تُمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية واعية، وتسهم في ترسيخ مكانة دولة قطر كمركز إقليمي متقدم لأسواق المال والتمويل المستدام.

الخليج الدولية يتقدم الكميات وQNB السيولة

432 مليون ريال حجم سيولة البورصة

❖ الدوحة - الشرق

أغلقت البورصة تعاملات امس منخفضة؛ بضغط تراجع 5 قطاعات. وانخفض المؤشر العام بنسبة 0.17% ليصل إلى النقطة 11210.66، فاقداً 18.56 نقطة عن مستوى الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات على رأسها قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.44%، بينما ارتفع قطاعا الاتصالات والتأمين بـ0.90% و0.89% على التوالي. تراجعت السيولة إلى 432.45 مليون ريال، مقابل 502.48 مليون ريال الثلاثاء، وانخفضت أحجام التداول عند 135.81 مليون سهم، مقارنةً بـ136.02 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 43.70 ألف صفقة، مقابل 32.95 ألف صفقة. ومن بين 53 سهماً نشطاً، تقدم سهم «المحار» تراجعات الأسهم البالغ عددها 37 سهماً بـ3.66%، وارتفع سعر 17 سهماً على رأسها «السينما» بـ9.34%، واستقر سعر سهمين. وجاء سهم «الخليج الدولية» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 14.31 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «QNB» بقيمة 58.51 مليون ريال.

عبر توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الآسيوي للغابات.. البصمة الكربونية:

تعزيز أسواق الكربون وتمويل الغابات في آسيا

❖ الدوحة - الشرق

وقع المجلس العالمي للبصمة الكربونية (GCC)، ومنظمة التعاون الآسيوي للغابات (AFoCo)، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مواجهة التغير المناخي العالمي، من خلال الترويج للحلول القائمة على الطبيعة ودعم منظومة أسواق الكربون عالية النزاهة في مختلف أنحاء القارة الآسيوية. وقال المجلس في بيان، إن هذه الشراكة تأتي استجابة لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأول حول حالة تمويل الغابات (SFF)، الذي يسلط الضوء على النقص الكبير في التمويل العالمي للغابات والبيئة، وانسجاما مع الجهود الدولية الأوسع الرامية إلى استعادة الغابات وتعزيز قدرتها على الصمود وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. ووفقا للتقرير الأممي، يتعين أن تزيد الاستثمارات السنوية في الغابات بأكثر من ثلاثة أضعاف، من 84 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 300 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، لتحقيق أهداف المناخ والتنوع البيولوجي العالمية، حيث يواجه العالم حاليا فجوة تمويل للغابات تقدر بنحو 216 مليار دولار أمريكي سنويا، مما يبرز الحاجة إلى حلول سوقية قابلة للتوسع وذات مصداقية عالية. ومن هذا المنطلق، تضع الاتفاقية بين المجلس العالمي للبصمة الكربونية ومنظمة التعاون الآسيوي للغابات إطارا تعاونيا لدعم مبادرات الغابات والمناخ المستدامة والقابلة للتحقق وذات الأثر الملموس في المنطقة. وأوضح أن المذكرة تسعى كذلك إلى الاستفادة من الحوافز القائمة على الكربون بما يتماشى مع اتفاق باريس للمناخ، ولا سيما المادة السادسة، كوسيلة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال آليات أسواق الكربون المتوافقة دوليا.

وذكر أنه بموجب مذكرة التفاهم، سيعمل الطرفان على تعزيز التعاون في برامج الحوافز الكربونية للحلول القائمة على الطبيعة المعتمدة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يتماشى مع مبادرات استخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والغابات (LULUCF) التي تنفذها منظمة التعاون الآسيوي للغابات، بهدف تعزيز التخفيف من آثار التغير المناخي، والتكيف معه، وزيادة القدرة على الصمود. وقال الدكتور يوسف الحر، مؤسس ورئيس مجلس إدارة المجلس العالمي للبصمة الكربونية، في تعليق على هذا التعاون: «تعد الغابات خط دفاعنا الطبيعي الأكثر فاعلية في مواجهة الاحترار العالمي. وتشير البيانات الحديثة إلى أن مصارف الكربون في الغابات الآسيوية تزيل بالفعل ما يقارب مليار طن، أي نحو 0.9 غيغاطن، من ثاني أكسيد الكربون سنويا، مما يجعل المنطقة من أكثر مناطق العالم إنتاجية في امتصاص الكربون. ومن خلال توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة عبر شراكتنا مع منظمة التعاون الآسيوي للغابات، نجمع بين الخبرة الفنية والحوكمة القوية وأطر أسواق الكربون المبتكرة لتحقيق نتائج قابلة للقياس وعالية النزاهة، تعود بالنفع على الإنسان والكوكب معا».

خلال مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص.. خليفة بن جاسم:

الحوكمة الرشيدة شرط لاستدامة الشركات العائلية

■ الشيخ خليفة بن جاسم

❖ الدوحة - الشرق

انطلقت بغرفة قطر، امس، فعاليات النسخة الرابعة من "مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة"، وذلك بحضور سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة غرفة قطر، وسعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية، والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية، ومعالي الدكتور عبدالله المعتوق مستشار الأمين العام للأمم المتحدة ضيف شرف المؤتمر، والدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، سعادة السيد صالح بن حمد الشرقي، أمين عام اتحاد الغرف الخليجية، سعادة الوزير المفوض طارق النابلسي مدير ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الدكتور هاشم سليمان حسين رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمملكة البحرين بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الدكتور يوسف عبد الغفار رئيس الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، والدكتور علي آل إبراهيم المدير العام للشبكة الإقليمية للاستشارات.كما حضر الافتتاح سعادة السيد راشد بن حمد العذبة النائب الثاني لرئيس الغرفة، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وحشد من رجال الاعمال. ويقام المؤتمر على مدار يومين، وتستضيفه غرفة قطر بتنظيم مشترك مع اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية، والشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو، وبمشاركة نخبة متميزة من أصحاب القرار والخبراء وممثلي المؤسسات والجهات الإقليمية والدولية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس غرفة قطر، أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت ركيزة استراتيجية من ركائز الحوكمة الرشيدة، وعنصرًا أساسيًا في تعزيز التنافسية وبناء الثقة مع المجتمع، مشددًا على الدور المحوري للقطاع الخاص كشريك رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. وأوضح سعادته أن اختيار موضوع المؤتمر لهذا العام، "آليات دمج مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية العربية"، يعكس الأهمية الكبيرة التي تمثلها الشركات العائلية في الاقتصادات العربية، ودورها الحيوي في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة طويلة الأمد.

ثاني بن علي: دور محوري للشركات العائلية في الاقتصاد الخليجي

التنمية الاجتماعية الشاملة

من جانبه، قال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية، إن دمج مبادئ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية في الشركات العائلية العربية يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة وبناء اقتصادات أكثر تماسكًا واستدامة. وأشاد سعادته بالدور الاستراتيجي الذي تضطلع به غرفة قطر في تحفيز المشهد الاقتصادي الوطني، ودفع عجلة النمو في قطر، وذلك بفضل جهودها في الربط بين قطاعات الأعمال، وتوظيف شبكتها الواسعة من العلاقات المحلية والدولية في تعزيز حضور القطاع الخاص القطري على الساحة العالمية.

د. حمد الكواري: المسؤولية المجتمعية جزء أصيل من منظومة الحوكمة المؤسسية

وأوضح سعادته أن المسؤولية المجتمعية لم تعد مبادرات موسمية، بل أصبحت جزءًا أصيلًا من منظومة الحوكمة المؤسسية، وعنصرًا رئيسيًا في بناء الثقة وتحقيق الأثر الاجتماعي المستدام، مؤكدًا أن استدامة الشركات العائلية مرهونة بتبني الحوكمة الرشيدة، والشفافية، ومواءمة الاستراتيجيات مع أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في رأس المال البشري ودعم الابتكار.

الشركات العائلية العربية

وضم اليوم الأول للمؤتمر 3 جلسات نقاشية ثرية، حيث شارك في الجلسة الأولى بعنوان "حوكمة المسؤولية المجتمعية في الشركات العائلية العربية" نخبة من المتحدثين والخبراء برئاسة سعادة المستشار غانم بن سعد الخيارين العضو الفخري للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وتحدث خلالها كل من سعادة الشيخ الدكتور ثاني بن علي بن سعود آل ثاني نائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية بدولة قطر، وسعادة الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم الأمين العام لمؤسسة العنود الخيرية بالمملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري الخبير البيئي ومستشار هندسي بمكتب سعادة وزير البيئة والتغير المناخي بدولة قطر، والدكتورة هدى جلال رئيسة اتحاد المستثمرات العرب بجمهورية مصر العربية.

■ جانب من الحضور

يطرح مجموعة من الفعاليات في حديقة مريال المائية

مهرجان سراب الشتاء يتواصل حتى 15 فبراير

❖ الدوحة - الشرق

استقبلت حديقة مريال المائية يوم الجمعة 9 يناير، مهرجان سراب الشتاء، حيث انطلقت فعالياته من الساعة الرابعة مساءً، بحضور الضيوف وممثلي وسائل الإعلام وصنّاع المحتوى للاستمتاع بتجربة مميزة، حيث تتنوع الألعاب والمنزلقات المائية، وتتحول الحديقة إلى وجهة شتوية نابضة بالحياة على شاطئ البحر. وتتحول حديقة مريال المائية يومياً من الساعة 4:00 مساءً وحتى 9:00 مساءً إلى مساحة احتفالية مميزة تجمع بين الإضاءة الموسمية، والموسيقى الحية، والأنشطة الترفيهية العائلية، والتجارب الغامرة التي تعكس أجواء الشتاء في قطر ضمن بيئة بحرية فريدة. ويستمتع الزوار بالدخول المجاني إلى مهرجان سراب الشتاء كجزء من هذه التجربة الموسمية. وتبرز هذه الفعاليات المسائية جانباً جديداً من حديقة مريال المائية، حيث توفر بيئة مريحة تجمع العائلات والأصدقاء والزوار من مختلف الأعمار للاستمتاع بالأجواء الشتوية، والتواصل، وصناعة ذكريات لا تُنسى. وبهذه المناسبة، استضافت حديقة مريال المائية نخبة من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام والمؤثرين، لإتاحة الفرصة لهم لاكتشاف المهرجان عن قرب والتعرّف على كيفية استمرار الحديقة في تقديم تجارب ترفيهية مبتكرة تتجاوز مفهوم الحدائق المائية التقليدية. ويستمر مهرجان سراب الشتاء يومياً حتى 15 فبراير، مؤكداً مكانة حديقة مريال المائية كوجهة ترفيهية متكاملة تتطور مع تغير المواسم وتقدم تجارب متجددة لسكان وزوار قطر.

حديقة مريال المائية

تُعد حديقة مريال المائية أكبر حديقة مائية في قطر، وتقع في جزيرة قطيفان الشمالية بمدينة لوسيل. تم تصميمها لتعكس تاريخ قطر في قطاع النفط والغاز، ويتوسطها برج رق 1938، الذي يحمل رقمين قياسيين عالميين من موسوعة غينيس لارتفاعه وعدد المنزلقات المائية التي يضمها. وتضم الحديقة إلى جانب ألعابها المميزة شاطئاً خاصاً، ومطاعم، ومتاجر، وكبائن خاصة للاسترخاء، بالإضافة إلى تجارب تعليمية ممتعة، لتقدم وجهة ترفيهية متكاملة.

ناقشتها لجنة المتابعة بمجلس الأعمال المشترك

دراسة لإنشاء شركة استثمارية قطرية سعودية

■ جانب من الاجتماع

❖ الدوحة - الشرق

عقدت لجنة المتابعة المشتركة المنبثقة من مجلس الاعمال السعودي القطري اجتماعا برئاسة سعادة رئيس مجلس الاعمال السعودي القطري الاستاذ حمد الشويعر، وسعادة المهندس علي بن عبد اللطيف المسند عضو مجلس إدارة غرفة قطر عضو مجلس الاعمال القطري السعودي، وبحضور السيد عبد الله العمادي عضو مجلس إدارة الغرفة وعضو مجلس الاعمال المشترك. ناقش الاجتماع تفعيل دور اللجان القطاعية في المجلس بشكل عام وقطاعي التعليم والصحة بشكل خاص، ومقترح إعداد دراسة لإنشاء شركة استثمارية مشتركة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين، إضافة الى تكثيف التواصل مع الجهات المعنية وتنسيق الجهود وتوحيد الوفد في الزيارات الخارجية من الجانبين. كما ناقش الاجتماع عددا من المواضيع من بينها اهمية ومميزات ميناء حمد البحري للتجار السعوديين، والتعرفة الجمركية على البضائع القطرية، والإدخال الموقت للمعدات والسيارات من قطر. وأكد المسند في كلمته خلال الاجتماع أن تشكيل لجنة المتابعة المشتركة يعكس الحرص المتبادل على تفعيل مخرجات مجلس الأعمال وتحويل توصياته إلى خطوات عملية تسهم في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الشقيقين. وأوضح أن اللجنة تضطلع بمسؤولية مهمة تتمثل في رصد التحديات التي تواجه مجتمع الأعمال في كلا البلدين، والعمل على تذليلها، إلى جانب اقتراح المبادرات التي من شأنها تعزيز التعاون بين رجال الأعمال وفتح آفاق أوسع للاستثمارات المشتركة، بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية. وأكد المسند حرص الغرفة على تعزيز التعاون الوثيق مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية عبر مجلس الأعمال القطري السعودي المشترك، وبما ينسجم مع متانة العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع البلدين، والتوجيهات الحكيمة لقيادتيهما الرشيدتين الداعمة لتعزيز التكامل الاقتصادي وتنمية الشراكات الاستراتيجية.

علي المسند: تعزيز التكامل الاقتصادي وتنمية الشراكات

تأجيل عمومية " الإجارة القابضة"

لعدم اكتمال النصاب القانوني

أعلنت شركة الإجارة القابضة بأنة لم يتم انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية العادية الثاني، الذي كان من المقرر عقده أمس ، لعدم اكتمال النصاب القانوني. وسيتم الاعلان عن عقد الاجتماع الثالث للجمعية العامة غير العادية لاحقا. يشمل جدول الاعمال: أولاً: الموافقة على تمديد مدة الشركة لمدة خمس وعشرين (25) سنة أخرى . ثانياً: الموافقة على تعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق . ثالثاً: تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتنسيق مع الجهات الرقابية لتنفيذ التعديلات والاضافات واعتماد الصيغة النهائية للنظام الأساسي بعد التعديل. رابعاً: الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على المستندات والطلبات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية، وتقديمها للجهات الرسمية.